

ملف المناصرة

حسين منيف الجابري

Husain Mouneif al-Jabri

في السجن تنفيذًا لحكم الإمارات

اعتُقل حسين منيف الجابري عام 2012، وصدر بحقه حكم بالسجن عشر سنوات في قضية الإمارات 94، وأنهى مدته عام 2022، لكنه احتُجز إلى أجل غير مسمى فيما يسمى احتجاز «المناصحة»، ثم أُخفي قسرًا، وصدر بحقه عام 2024 حكم جديد بالسجن المؤبد في قضية الإمارات 84، وأُيّد عام 2025.

01
القضية في دقيقة

اعتُقل حسين منيف الجابري عام 2012، وصدر بحقه حكم بالسجن عشر سنوات في قضية الإمارات 94، وأنهى مدته عام 2022، لكنه احتُجز إلى أجل غير مسمى فيما يسمى احتجاز «المناصحة»، ثم أُخفي قسرًا، وصدر بحقه عام 2024 حكم جديد بالسجن المؤبد في قضية الإمارات 84، وأُيّد عام 2025.

الحالة **في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض **12 يونيو/حزيران 2023**	الدولة **الإمارات**
الحكم السجن المؤبد في محاكمة «الإمارات 84» (10 يوليو/تموز 2024)، وفق مركز مناصرة معتقلي الإمارات؛ ورفضت المحكمة الاتحادية العليا الطعون في 4 مارس/آذار 2025. وجاء ذلك بعد حكم بالسجن عشر سنوات في قضية «الإمارات 94» (2013) انتهت مدته في أبريل/نيسان 2022.		
التهم تنظيم سري لتقويض الدولة (محاكمة 2013) تهم لم يُكشف عنها علنًا (إعادة المحاكمة في 2023)		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن حسين منيف الجابري فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

تجريم التضامنالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5

الحرمان من الزيارة العائليةقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القاعدة 58

الحرمان من الدفاع القانونيالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الإخفاء القسريالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المادة 2
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 9 و16

المضايقة القضائيةإعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

الحبس الاحتياطي المطوّلالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

المحاكمة غير العادلةالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

مارس/آذار 2011

نشاط المدافع أو المدافعة

توقيعه عريضة المطالبة بالإصلاح الديمقراطي

كان من بين 133 موقعًا على عريضة مارس/آذار 2011 التي طالبت بإصلاح ديمقراطي وبرلمان منتخب.

9 أبريل/نيسان 2012

اعتقال

اعتقال ضمن حملة «الإمارات 94»

اعتقلت قوات الأمن الجابري ضمن عملية منسّقة استهدفت 94 شخصًا، بينهم أكاديميون ومحامون وشخصيات من المجتمع المدني.

9 أبريل/نيسان 2012

سياق

اعتقال شقيقه حسن في اليوم نفسه

اعتُقل شقيقه حسن منيف الجابري في اليوم نفسه، وصدر بحقه حكم في قضية الإمارات 94، ثم أُعيد اتهامه في محاكمة الإمارات 84.

4 مارس/آذار 2013

جلسة محاكمة

بدء المحاكمة أمام دائرة أمن الدولة

بدأت محاكمة الجابري أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في أبوظبي. وعُقدت الجلسات بشكل مغلق أمام الجمهور والمراقبين المستقلين.

2 يوليو/تموز 2013

إدانة

الحكم بالسجن عشر سنوات

قضت المحكمة بسجن الجابري عشر سنوات بتهمة الانتماء المزعوم إلى تنظيم سري.

أبريل/نيسان 2022

الاحتجاز بعد انتهاء مدة العقوبة

انقضاء العقوبة وبدء احتجاز غير محدد المدة

أنهى الجابري مدة سجنه البالغة عشر سنوات، لكن لم يُفرج عنه، ونُقل إلى احتجاز غير محدد المدة في إطار برنامج «المناصحة».

18 أغسطس/آب 2022

مراسلة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

مناشدة المقررين الخاصين للأمم المتحدة

طلبت منّا لحقوق الإنسان ومركز مناصرة معتقلي الإمارات تدخّل المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان وبمكافحة الإرهاب.

7 سبتمبر/أيلول 2022

التماس إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

التماس إلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

قدّمت منّا لحقوق الإنسان ومركز مناصرة معتقلي الإمارات التماسًا رسميًا إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

30 مارس/آذار 2023

رأي أو قرار أممي

الأمم المتحدة: احتجازه تعسفي

اعتمد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي رأيًا خلص فيه إلى أن احتجاز الجابري في إطار «المناصحة» تعسفي ومخالف للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

12 يونيو/حزيران 2023

بدء الإخفاء القسري

آخر اتصال هاتفي بأسرته من سجن الرزين

أجرى الجابري آخر اتصال هاتفي بأسرته من سجن الرزين، وانقطع التواصل بعد هذا التاريخ.

12 سبتمبر/أيلول 2023

مراسلة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

التماس إلى الأمم المتحدة بشأن الإخفاء القسري

طلبت منّا لحقوق الإنسان التدخل العاجل من فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

1 ديسمبر/كانون الأول 2023

الظهور في الاحتجاز

اتصال بأسرته من مقر مجهول لأمن الدولة

بعد خمسة أشهر من الإخفاء القسري، اتصل الجابري بأسرته من مقر غير محدد تابع لجهاز أمن الدولة.

7 ديسمبر/كانون الأول 2023

جلسة محاكمة

بدء محاكمة جماعية جديدة

مثل الجابري أمام محكمة أبوظبي الاتحادية للاستئناف، ضمن 84 متهمًا في محاكمة جماعية جديدة في القضية رقم 87 لسنة 2023.

19 ديسمبر/كانون الأول 2023

مراسلة إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة

طلب تدخل عاجل من الأمم المتحدة

طلبت منّا لحقوق الإنسان ومركز مناصرة معتقلي الإمارات تدخلًا عاجلًا من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان.

6 يناير/كانون الثاني 2024

توجيه اتهام

إعلان الاتهامات عبر الإعلام الرسمي

أعلنت وكالة أنباء الإمارات «وام» توجيه الاتهام إلى 84 متهمًا، بينهم الجابري، وإحالتهم إلى المحاكمة، دون نشر تفاصيل التهم.

19 يناير/كانون الثاني 2024

بيان من خبراء أمميين

قلق خبراء الأمم المتحدة

أعرب خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن قلقهم إزاء الاتهامات الجديدة، وجدّدوا مخاوفهم بشأن انتهاك ضمانات المحاكمة العادلة ومحاكمة الشخص مرتين على الفعل نفسه.

10 مايو/أيار 2024

جلسة محاكمة

تحديد موعد النطق بالحكم

حدّدت المحكمة 10 يوليو/تموز 2024 موعدًا للنطق بالحكم بعد مرافعات الدفاع.

10 يوليو/تموز 2024

إدانة

الحكم بالسجن المؤبد

أدانت محكمة أبوظبي الاتحادية للاستئناف (دائرة أمن الدولة) 53 متهمًا وحكمت على 43 منهم بالسجن المؤبد. ويفيد مركز مناصرة معتقلي الإمارات بأن الجابري كان بين المحكوم عليهم بالمؤبد.

30 يوليو/تموز 2024

بيان من خبراء أمميين

خبراء أمميون يدينون الأحكام

أعرب خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن استيائهم من أحكام المؤبد، وجدّدوا مخاوفهم بشأن المحاكمة العادلة ومبدأ الشرعية.

4 مارس/آذار 2025

الطعن: تأييد الحكم

رفض الطعن

رفضت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا طعن 53 متهمًا وأيّدت أحكام المؤبد.

26 يونيو/حزيران 2025

فعل آخر

المحكمة الاتحادية العليا تحكم بالسجن المؤبد على 24 متهماً آخرين في قضية «الإمارات 84»

بناءً على طعن النائب العام، ألغت الدائرة الجزائية في المحكمة الاتحادية العليا قرار رفض الدعوى بحق 24 متهماً آخرين وحكمت عليهم بالسجن المؤبد، ليرتفع عدد أحكام المؤبد في القضية إلى 67. ويتعلق الحكم بهؤلاء المتهمين الـ24، ولم يذكر أي مصدر تغييراً في الحكم الصادر بحقه.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل مجدداً. لا يزال حسين منيف الجابري محتجزاً في قضية «الإمارات 84» التي رفضت المحكمة الاتحادية العليا الطعون فيها في 4 مارس/آذار 2025، ويفيد مركز مناصرة معتقلي الإمارات بأنه حُكم عليه بالسجن المؤبد في 10 يوليو/تموز 2024. ولم يُعلَن مكان احتجازه منذ اتصاله بأسرته من منشأة تابعة لأمن الدولة في 1 ديسمبر/كانون الأول 2023، ولم تُسجَّل أي أنباء عن الإفراج عنه. وأفادت هيومن رايتس ووتش بأنه بعد وفاة سجين قضية «الإمارات 94» علي الخاجة أثناء احتجازه في سجن الرزين في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، لم يُسمح لأسر المعتقلين السياسيين الآخرين هناك بزيارتهم.

الخلفية والعمل

عمل حسين منيف الجابري سنوات طويلة في وزارة شؤون الرئاسة الإماراتية، إحدى المؤسسات المركزية في منظومة الحكم الإماراتية. ولم يبقَ إلا القليل من المعلومات العلنية عن مسيرته المهنية أو حياته الشخصية، إذ تعاملت الدولة مع هويات معظم متهمي قضية «الإمارات 84» وأنشطتهم بوصفها مسائل أمن وطني لا سجلات عامة.

القبض عام 2012 والمحاكمة الأولى

في 9 أبريل/نيسان 2012، قبضت قوات الأمن على الجابري. وكان واحدًا من 94 شخصًا، عُرفوا لاحقًا باسم «الإمارات 94»، احتُجزوا في حملة منسقة استهدفت محامين وأكاديميين وقضاة ومعلمين وأعضاء في المجتمع المدني. وجاءت الاعتقالات في أعقاب عريضة عام 2011 طالبت بالإصلاح السياسي وبسلطة تشريعية منتخبة. واتهمت السلطات المجموعة بتشكيل تنظيم سري لتقويض الدولة.

وبدأت محاكمة الجابري في 4 مارس/آذار 2013 أمام دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في أبوظبي. وكانت الإجراءات مغلقة أمام الجمهور والمراقبين المستقلين. وفي 2 يوليو/تموز 2013، حكمت المحكمة على الجابري بالسجن عشر سنوات. وقُيّد التمثيل القانوني تقييدًا شديدًا طوال المحاكمة. واستقطبت المحاكمة إدانة دولية لافتقارها إلى ضمانات المحاكمة العادلة ولتوظيفها في قمع المعارضة السلمية.

الاحتجاز إلى أجل غير مسمى بموجب نظام المناصحة

أنهى الجابري مدة حكمه البالغة عشر سنوات في أبريل/نيسان 2022. ولم يُفرج عنه. بل استند جهاز أمن الدولة إلى قانون مراكز المناصحة، وهو تشريع صدر عام 2014 يجيز احتجاز الأفراد احتجازًا «إرشاديًا» إلى أجل غير مسمى إذا عُدّوا غير «مُصلَحين» بما يكفي بعد إتمام أحكام مكافحة الإرهاب. ولا يشترط القانون أي مراجعة قضائية. ويمكن تجديد الاحتجاز دون حد.

واحتُجز الجابري في سجن الرزين بموجب هذا النظام. وفي مارس/آذار 2023، أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة رأيًا في قضيته، خلص فيه إلى أن استمرار احتجازه ينتهك أحكامًا عدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويشكّل حرمانًا تعسفيًا من الحرية. وتجاهلت الحكومة الإماراتية القرار.

الإخفاء القسري وإعادة المحاكمة

في 12 يونيو/حزيران 2023، أجرى الجابري آخر مكالمة هاتفية مع أسرته من سجن الرزين. وبعد ذلك التاريخ انقطع كل تواصل. ولم تتلقَّ أسرته أي معلومات عن مكان وجوده أو وضعه القانوني. وفي 12 سبتمبر/أيلول 2023، طلبت منظمة منا لحقوق الإنسان رسميًا تدخل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع للأمم المتحدة.

وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2023، اتصل الجابري بأسرته من منشأة تابعة لأمن الدولة غير معلنة. وبعد أيام، في 7 ديسمبر، مثل أمام المحكمة بوصفه واحدًا من 84 متهمًا في محاكمة جماعية جديدة، هي القضية رقم 87 لسنة 2023. وأعلنت وسائل الإعلام الرسمية في 6 يناير/كانون الثاني 2024 أن المتهمين الـ84 جميعًا وُجّهت إليهم التهم رسميًا وأُحيلوا إلى المحاكمة. ولم تُعلن التهم. وأبدى خبراء الأمم المتحدة قلقهم البالغ من الإجراءات، مشيرين إلى أن كثيرًا من المتهمين قضوا بالفعل أحكامًا طويلة ويُحاكَمون مجددًا في انتهاك واضح لحظر المحاكمة مرتين على الفعل نفسه.

الأحكام الجماعية والاستئناف

في 10 يوليو/تموز 2024، أصدرت محكمة استئناف أبوظبي الاتحادية (دائرة أمن الدولة) حكمها. وحكمت المحكمة على 43

متهمًا بالسجن المؤبد، ويفيد مركز مناصرة معتقلي الإمارات بأن الجابري كان بينهم. وصدرت بحق خمسة آخرين أحكام بالسجن 15 عامًا، وبحق خمسة بالسجن عشر سنوات. وفي 30 يوليو/تموز 2024، أبدى خبراء الأمم المتحدة لحقوق الإنسان استياءهم من الأحكام وجددوا مخاوفهم بشأن انتهاكات ضمانات المحاكمة العادلة وقانونية الإجراءات.

واستأنف ثلاثة وخمسون متهمًا، منهم الجابري. وفي 4 مارس/آذار 2025، رفضت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا الاستئناف وأيّدت الأحكام. وفي 26 يونيو/حزيران 2025، وفي تحول استثنائي، أصدرت الدائرة الجزائية في المحكمة الاتحادية العليا حكمًا نهائيًا أدان متهمين سبقت تبرئتهم، فارتفع إجمالي أحكام السجن المؤبد في القضية إلى 67. ولم يُكشف عن الأسباب.

ظروف الاحتجاز والوضع القانوني

لا يزال الجابري في حجز أمن الدولة. ولم يُؤكَّد مكانه الحالي علنًا. ورُفضت زيارات الأسرة أو قُيّدت تقييدًا شديدًا طوال فترة احتجازه. وكان الوصول إلى المحامي محدودًا وخاضعًا للمراقبة. ولم تُعلن تفاصيل التهم الموجهة إليه في محاكمة 2023 قط. وكانت المحاكمة مغلقة أمام المراقبين الدوليين ووسائل الإعلام المستقلة.

الاستجابة الدولية

في مارس/آذار 2023، خلص الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة إلى أن احتجاز الجابري تعسفي ودعا إلى الإفراج الفوري عنه. وفي ديسمبر/كانون الأول 2023، طلبت منظمة منا لحقوق الإنسان ومركز مناصرة معتقلي الإمارات تدخلًا عاجلًا من المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان. وفي يناير/كانون الثاني 2024، أبدى خبراء الأمم المتحدة قلقهم البالغ من التهم الجديدة. وفي يوليو/تموز 2024، أدان خبراء الأمم المتحدة أحكام السجن المؤبد وغياب ضمانات المحاكمة العادلة. ولم ترد الحكومة الإماراتية ردًا جوهريًا على أي من هذه التدخلات.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/husain-mouneif-al-jabri/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 01-12-2023. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org